أن يبلغ نقطة تقع على بعد نحو عشرة أميال جنوب رحوبوت (ديران)، ومن ثم يسير غربا الى البحر.

وحسب التقسيمات الادارية التي كانت قائمة، فقد أدخلت أقضية عكا وصفد وطبريا والناصرة وحيفا وبعض أقسام من أقضية جنين وطولكرم وبيسان ويافا والرملة في المنطقة اليهودية، أما أقضية نابلس ورام الله والخليل وبئر السبع وبعض أقسام من أقضية جنين وطولكرم ويافا والرملة والقدس وبيت لحم فقد أدخلت في المنطقة العربية.

أما مدينة يافا فقال تقرير اللجنة الملكية عنها أنها «عربية في جوهرها وقد أخذت الأقلية اليهودية فيها تتضاءل في المدة الأخيرة». لذلك اقترحت اللجنة أن تؤلف هذه المدينة جزءا من الدولة العربية. أما اتصالها بهذه الدولة فسيكون عن طريق ممر القدس ـ يافا لأن حق المرور في هذا الممر سيكون مباحا للجميع.

وبجانب اتصال الدولة العربية بالبحر في كل من يافا وغزة، رأت اللجنة الملكية أن من مصلحة التجارة والصناعة العربيتين أن تكون مدينة حيفا، التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد، في متناول الدولة العربية أيضا من أجل الغايات التجارية. لذلك اقترحت أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة العربية وحيفا. ويسري المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية، اذ لاحظت اللجنة أنه قد يظهر مع مرور الزمن أن استعمال ذلك المنفذ يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء. لذلك اقترحت أن تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطىء خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة، وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة.

بالاضافة الى الدولتين المستقلتين، العربية واليهودية، أوصى تقرير اللجنة الملكية بايجاد مناطق تظل خاضعة للانتداب. فقد اشترط التقرير أن يكون تقسيم فلسطين خاضعا لشرط أساسي، هو المحافظة على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم، وتأمين الوصول اليهما بحرية واطمئنان لمن شاء من كافة أنحاء العالم. لذلك أوجب التقرير «وضع صك انتداب جديد تكون غايته الرئيسية حسن أداء هذه الأمانة، ويجب تخطيط منطقة خاصة تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوبي بيت لحم، وأن يهيأ لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد الى شمال الطريق العامة والى جنوب السكة الحديدية، ويشمل مدينتي اللد والرملة وينتهي في يافا». وبالاضافة الى هذه المنطقة، رأت اللجنة أن يكون هذا الانتداب شاملا أيضا مدينة الناصرة وبحيرة طبريا، وأن يعهد للدولة المنتدبة بادارة الناصرة، وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه بحيرة طبريا وشواطئها. وقد أوضحت اللجنة في تقريرها أنه ليس في النية أن يصبح سكان هذه المناطق، مع مرور الزمن، شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا.

ردود الفعل

كانت هذه أبرز ملامح تقرير اللجنة الملكية فيما يتعلق باقامة دولة عربية وأخرى يهودية. وفي الوقت نفسه الذي صدر فيه التقرير، أصدرت الحكومة البريطانية بيانا مرافقا أعلنت فيه موافقتها على الحجج والنتائج الواردة في التقرير[٢١]. غير أن اللجنة العربية العليا قابلت تقرير اللجنة الملكية بالرفض والتنديد. ففي اليوم نفسه الذي صدر فيه تقرير اللجنة الملكية، أبرقت اللجنة العربية العليا الى الملوك والأمراء العرب تعلمهم باخطار مشروع التقسيم، وتطلب منهم «التعضيد والارشاد في هذا الموقف التاريخي العصيب»[٢٢]. كذلك أصدرت في اليوم التالي بيانا